

معرفي: الرد على الطلبات المقدمة خلال فترة الدوام الرسمي وإبلاغ صاحب التأشيرة فور إصدارها

تدشين التأشيرة الإلكترونية السياحية لرعايا 52 دولة والمقيمين بدول «التعاون»

النظام الجديد يتمتع بمستوى عال من الأمان والحفاظ على بيانات المستخدمين

الحشاش: تطبيق التأشيرة الإلكترونية على جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية

يجب ألا يكون طالب التأشيرة من حملة وثائق السفر وتذاكر المرور

استيلاء 3 دنائير رسوم التأشيرة عن طريق منفذ الوصول عند قدوم الزائر للبلاد



عرض إجراءات طلب التأشيرة الإلكترونية (محمد هاشم)

وأشار الحبيب إلى أن نظام التأشيرة الإلكترونية ونية جاء ليساهم في رؤية صاحب السمو الأمير في جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالميا ويأتي متوافقا مع توصيات اللجنة العليا للسياحة وتطلعات قطاع السياحة بوزارة الإعلام بحيث ينشط الحركة السياحية في الكويت بما تمتلكه من مقومات سياحية تجعلها وجهة سياحية للعديد من الدول المشمولة في هذا النطاق، مشيدا بإدارة نظم المعلومات ومديريها الذين بذلوا جهودا كبيرة في إنشاء نظام سهل الاستخدام ليتيح للزائر الحصول على الفيزا السياحية في فترة قصيرة.

أما ممثل غرفة التجارة والصناعة عادل الزيد فأكد أن الغرفة ستساهم في تسويق الانجاز وستقوم بمخاطبة اتحادات الغرف في دول مجلس التعاون الخليجي والغرف العربية والأوروبية المشتركة بهذا الشأن، شاكرًا وزارة الداخلية على هذا الانجاز، مبينا انه خطوة بالاتجاه الصحيح.

الخروج منها وفي حالة وجود اختلاف في بيانات سمة الدخول عن بيانات جواز السفر تعتبر سمة الدخول ملغاة ولا يسمح لحاملها بالدخول. وأشار الحشاش الى حرص الوزارة على توفير جميع الأجهزة الحديثة لهذا النظام وتقديم كل ما هو جديد طبقا لاستراتيجية وزارة الداخلية ورؤيتها لتطوير خدماتها ومواكبة أحدث النظم المتطورة، لافتا إلى أنه سيتم استفتاء رسوم التأشيرة والبالغة 3 دنائير بعد الحصول عليها عن طريق منفذ الوصول عند قدوم الزائر للبلاد.

من جانبه، قال الوكيل المساعد لقطاع السياحة في وزارة الإعلام جاسم الحبيب أن وجود نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد خلال تدشين النظام خير دليل على حرص وزارة الداخلية في تذليل كل الصعوبات وتسهيل إجراءات ضيوف الكويت سواء من سياح أو رجال أعمال أو مستثمرين.



اللواء طلال معرفي والعميد عادل الحشاش والعميد م.علي المعيلي وجاسم الحبيب وعادل الزيد خلال المؤتمر الصحافي

نظام التأشيرة الإلكترونية والذي يتيح لزوار البلاد في الخارج أن يقوموا بتقديم طلب الحصول على تأشيرة الدخول عبر الموقع الإلكتروني للوزارة www.moi.gov.kw بدلا من الانتظار لإصدار التأشيرة في مطار الكويت الدولي لدى من الانتظار لإصدار التأشيرة الإلكترونية يتمتع بمستوى عال من الأمان والسلامة للحفاظ على بيانات المستخدمين والحفاظ عليها وعدم تسربها بأي شكل من الأشكال.

بدوره، أكد مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني العميد عادل الحشاش أن نظام التأشيرة الإلكترونية تم تطبيقه على جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية، موضحا أن الشروط الواجب توافرها للراغبين في التقدم للحصول عليها هي الا يكون القادم للبلاد من حملة وثائق السفر وتذاكر المرور بكافة أنواعها ولا يكون مسجلا بشان اية قيود أمنية تحول دون دخوله للبلاد أو

م.علي المعيلي إن خطط وبرامج التحديث التي نفذها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تم تنفيذها بفضل الدعم الكامل من القيادة العليا بوزارة الداخلية وحرصها على دعم أجهزة الوزارة والعمل على تطويرها بشكل مستمر بما يحقق الأهداف الموضوعية والمنشودة.

ونكر المعيلي أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسعى دائما إلى إيجاد آلية متطورة لتقديم خدمات متميزة للمواطن وتمنح له في التأشيرة تجنباً لتعرضه للمساءلة القانونية، مؤكداً على أن الجنسيات التي يمكنها الحصول على التأشيرة الفورية تشمل رعايا 52 دولة بالإضافة إلى المقيمين بدول مجلس التعاون الخليجي الذين لديهم إقامات صالحة لا تقل عن 6 أشهر وتشمل 14 مهنة من التخصصين. من جهته، قال مدير عام الإدارة العامة لنظم المعلومات بوزارة الداخلية العميد

لهم بجودة عالية وبكل سهولة ويسر من خلال شرح آلية العمل وطريقة استقبال الطلبات ومراجعتها وتدقيق الوثائق والمعلومات لصاحب التأشيرة، مشيراً إلى أنه سيتم الرد على الطلبات المقدمة خلال فترة الدوام الرسمي وإبلاغ طالب التأشيرة فور إصدارها أو الاعتذار عن إصدارها عن طريق البريد الإلكتروني. وطالب معرفي صاحب التأشيرة بالالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها في البلاد وعدم تجاوز المدة التي تمنح له في التأشيرة تجنباً لتعرضه للمساءلة القانونية، مؤكداً على أن الجنسيات التي يمكنها الحصول على التأشيرة الفورية تشمل رعايا 52 دولة بالإضافة إلى المقيمين بدول مجلس التعاون الخليجي الذين لديهم إقامات صالحة لا تقل عن 6 أشهر وتشمل 14 مهنة من التخصصين. من جهته، قال مدير عام الإدارة العامة لنظم المعلومات بوزارة الداخلية العميد

استخدام أحدث التقنيات العالمية لتحديث العمل الأمني وخدمة أهل الكويت

المعيلي: نهدف لجعل الخدمات الإلكترونية في متناول الجميع

تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية

أوضح أن توجيهات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد أكدت أن عنوان المرحلة المقبلة هو التوسع في الخدمات الإلكترونية الذكية للمواطنين والمقيمين والزائرين للبلاد بشكل يضمن تقديم الخدمات

عبدالله صاهوم - مشاري المطيري

أكد مدير عام الإدارة العامة لشؤون الإقامة اللواء طلال معرفي أن نظام التأشيرة الإلكترونية يأتي في إطار الرؤية الاستراتيجية لوزارة الداخلية لتحديث العمل الأمني ورفع عجلة التطور في مختلف القطاعات الأمنية باستخدام أحدث التقنيات العالمية والتي يحرص على تنفيذها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد. وأضاف معرفي خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده صباح أمس بمناسبة تدشين نظام التأشيرة الإلكترونية السياحية في مطار الكويت وذلك بالتنسيق مع قطاع السياحة بوزارة الإعلام أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيداً من التوسع والإتقان وتطوير الخدمات الإلكترونية الأمنية لخدمة أهل الكويت، مشيراً إلى أن الهدف من هذه الخدمة الجديدة هو الاستفادة من التطور الهائل في المجال التقني وتبسيط الإجراءات والخدمات وإيصالها بصورة سريعة وسهلة لخدمة المواطنين والمقيمين وضيوف البلاد من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والعمل على مواصلة تقديم الخدمات الإلكترونية في أجهزة وزارة الداخلية والحرص على مواكبة التقنيات التكنولوجية العالمية.

وأوضح أن توجيهات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد أكدت أن عنوان المرحلة المقبلة هو التوسع في الخدمات الإلكترونية الذكية للمواطنين والمقيمين والزائرين للبلاد بشكل يضمن تقديم الخدمات

ارتباط بالإنترنت الدولي

ردا على سؤال حول إمكانية دخول أشخاص لهم علاقة بالإرهاب أو مطلوبون لأجهزة الإنتربول الدولي من خلال التأشيرة الإلكترونية، قال العميد المعيلي إن النظام مرتبط بنظام الإنتربول الدولي، موضحا أنه وعند تسجيل أي شخص يتم البحث تلقائياً ويتم تزويد الشخص بالبيانات سواء بالقبول أو الرفض.

إجمالي طلبات التأشيرة الإلكترونية حتى تاريخ 2016/7/30		
جميع الطلبات		
178		
38	الطلبات المرفوضة	39
101	التأشيرات المصدرة	0
طلبات تدقيق أمني وانتظار التنفيذ		

سمات الدخول الصادرة خلال الفترة 2015/1/1 إلى 2015/12/31	
252.122	السمات السياحية الصادرة من المنافذ
407.465	إجمالي سمات الدخول السياحية الصادرة من جميع الجهات
سمات الدخول الصادرة خلال الفترة 2016/1/1 إلى 2016/7/28	
124.592	السمات السياحية الصادرة من المنافذ
228.351	إجمالي سمات الدخول السياحية الصادرة من جميع الجهات

بناءً على طلب «الشؤون» بضرورة موافاتها بالبيانات في موعد أقصاه 7 أغسطس الحاي: «تعاونية الصليبخات والدوحة» طالبت المساهمين بتحديث بياناتهم ولم تذكر شطب العضوية

ما بين الانسحاب من الجمعية أو الانسحاب من الجمعية الأخرى وفي حال عدم الالتزام على مجالس الإدارة تطبيق القرار الوزاري رقم 166 لسنة 2013 والتي تحدد الشروط الواجب توافرها لأي مساهم في الجمعية، وقد قامت الجمعية بالإعلان بالصحف عن هذا الأمر بتاريخ 21 مارس 2016. ووعده المساهمين بناء على رغبتهم بأن الجمعية ستقوم بمخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتمديد أو تأجيل مدة تسليم بيانات المساهمين، نظرا لتواجد معظم المساهمين خارج البلاد خلال العطلة الصيفية، مما لا يمكنهم من تحديث بياناتهم ومراجعة مركز المساهمين.

بحضور الشركة المتعاقدة لإنشاء مشروع الميكنة وقسم الحاسب الآلي بالوزارة، حيث تم تنبيه الأكي بالوزارة، موافاة الوزارة بجمع بيانات المساهمين بشرط أن تكون حديثة، وتم منح الجمعيات آخر مهلة لتسليم هذه البيانات بتاريخ 7 أغسطس 2016 وذلك رغبة من الوزارة في إنشاء مشروع ميكنة المساهمة، وعلى ذلك قامت الجمعية بوضع إعلانات بالأسواق والفروع لحث المساهمين بتحديث بياناتهم في مركز المساهمين. وذكر أن الجمعية تلقت كتابا من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ 7 مارس 2016 بشأن ضرورة مخاطبة مزدوجي العضوية لتخييرهم



ياسر الحاي

محمد راتب ردا على ما أثير في وسائل التواصل الاجتماعي حول شطب عضوية المساهمين الذين لم يقوموا بتحديث البيانات بمرکز المساهمين أوضح رئيس جمعية الصليبخات والذوحة التعاونية ياسر الحاي أنه أمر غير صحيح على الإطلاق، والإعلان الذي تم نشره بالأسواق والفروع واضح ولا لبس فيه. وبين الحاي في تصريح صحافي أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عقدت اجتماعا مع ممثلي الجمعيات التعاونية الأسبوع الماضي في مكتب الوكيل المساعد لقطاع التعاون شريحة العدوانية

«فاو» تنفذ 4 مشروعات زراعية وحيوانية في الكويت

التطوير وإدارة قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوانية والإنتاج الغذائي وتعزيرات القدرات الذاتية والوطنية. وتشمل هذه المشروعات رسم خرائط الحمض النووي للأرصدة السمكية التجارية، إنشاء مركزا للتدريب الإقليمي تديره «فاو» للتدريب على أحدث التقنيات في إدارة مصائد الأسماك وإدارة القطاع الحيواني والزراعي، مشروع لتقييم قطاع الموارد السمكية وإعادة هيكلة، مشروع فرز وتقييم أنواع الأعلاف التقليدية وغير التقليدية في ظل ظروف التربة والمياه، دراسة وتصميم حديقة نباتية بهدف تعليم السكان والطلاب وتعريفهم على النباتات الموجودة في بيئات مختلفة.

البلاد. وأوضح أن المشروعات المرتقبة تقدم الحلول للكثير من المشكلات التي يعانيها قطاع الثروة الحيوانية من خلال توفير اللقاحات والأدوية تفاديا للأمراض ووضع خطة شاملة للتخلص من مرض «البورسلا»، الذي يعرض الماشية لانتراض إن لم تتم معالجته. وذكر أن مثل هذه الاتفاقيات تهدف إلى دعم خطط التنمية الخمسية الوطنية في مجالات الإنتاج والأمن الغذائي فضلا عن مساندة الجهود الحكومية الرامية إلى مواكبة أحدث التطورات الفنية في قطاعي الأغذية والزراعة، مؤكداً أن الكويت ستستفيد من الخبرات الواسعة والفريدة بالمنظمة في دراسة احتياجات البلاد ووضع خطط

سيترجم من خلال مشروعات التلقيح الصناعي للابقار ونقل الأجنة والسيطرة والوقاية من مرض البورسلا الذي يصيب الأغنام والإبل والأبقار وينتقل إلى الإنسان فضلا عن إعداد خطة لرصد وكشف المرض في الشحنتات القادمة و آلية التعامل معه. وأضاف المطوع الذي يشغل منصب رئيس المختبرات البيطرية بهيئة الزراعة أن خطة التعاون تشمل أيضا مشروع تحسين النسل والمحافظة على السلالات النقية في الأغنام وإنشاء مركز خاص بالمختبرات البيطرية لفحص ومكافحة الأمراض الوبائية، لافتا إلى أن هذه المشروعات ستسهم في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في

تعزيز منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «فاو»، بالتعاون مع الاتحاد الكويتي لربي الثروة الحيوانية تنفيذ 4 مشروعات حيوية من شأنها النهوض بقطاع الزراعة والثروة الحيوانية في البلاد. جاء ذلك ضمن اجتماع عقده وفد زائر من المنظمة بممثلي الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والاتحاد الكويتي لربي الثروة الحيوانية تناول دراسة احتياجات قطاع الثروة الحيوانية وسبل تنفيذها وتطويرها. وقال منسق المشاريع التنموية الخاصة بالثروة الحيوانية بين «فاو» والهيئة العامة لشؤون الزراعة خالد المطوع «كونا» أمس إن التعاون

مهدي: أكد أنها ستبدأ في أبريل المقبل وفقا لمؤشرات التنافسية العالمية 4 مليارات و746 مليون دينار إجمالي تكلفة مشروعات الخطة التنموية 2017-2018

11 بنكا تشارك في «الوقود البيئي» وهو أكبر تمويل بالدينار في تاريخ الكويت

الاستراتيجية اخذين في الاعتبار تقارير إدارة المخاطر. الخطة الإنمائية في مساهمة القطاعات الاقتصادية عبر تمويل المشروعات التنموية بلغ 16.9٪ مساهمة القطاع الخاص، و33.8٪ القطاع النفطي، و49.3٪ القطاع الحكومي العام، لافتا إلى أن «جنوب المطلاع» من أهم مشاريع الهيئة المعيشية المستخدمة كونه سيوفر 30 ألف وحدة سكنية مع مشروع معالجة النفايات البيئية الصلبة. وأوضح أن القطاع الخاص المصرفي دوره في تمويل الخطة بشكل تنوعا إيجابيا عبر تمويل المشاريع التنموية الكبرى ويعزز من النشاط المالي داخل الكويت، ويرفع العائد على الاستثمار ويجر مزيما من السيولة تستخدم لتمويل المشاريع الحيوية الأخرى، ويساعد في تنفيذ المشاريع وفق الجدول السنوي ويعزز من الشراكة بين القطاع الخاص والعام، مشيرا أن تمويل مشروع الوقود البيئي وهو نهج جديد لتمويل المشروعات الكبيرة معتبرا أنه أكبر تمويل بالدينار الكويتي في تاريخ الكويت بين القطاعين العام والخاص، كاشفا على أن 11 بنكا محليا تشارك في تمويل مشروع الوقود البيئي.

مليار و589 مليوناً موزعة على كل أبواب الميزانية. وأعلن عن موعد انتهاء عدد من المشاريع المحلية مثل مشروع مدينة صباح السالم الجامعية بما فيها الحرم الطبي الذي سينتهي في سبتمبر 2022، ومشروع مصفاة الزور التي ستنتهي في ديسمبر 2019، ومشروع الوقود البيئي في أبريل 2018، ومشروع توسعة مطار الكويت في يناير 2022، مؤكداً أن مشروع توسعة المطار دخل حيز التنفيذ، مؤكداً إنجاز 60٪ من مشروع جسر جابر والذي سينتهي في نوفمبر 2018، كاشفاً أن مشروع جنوب المطلاع من أهم مشاريع الهيئة المعيشية المستخدمة كونه سيوفر 30 ألف وحدة سكنية مع مشروع معالجة النفايات البيئية الصلبة وقع كبد، مبينا أن مشروع جنوب المطلاع سينتهي البنية التحتية في سبتمبر 2019.



د.خالد مهدي

إنتهاء مشروع مدينة صباح السالم الجامعية خلال سبتمبر 2022

إنجاز 60٪ من مشروع جسر جابر والانتهاء منه في نوفمبر 2018

شدد الأمين العام للامانة العامة للتخطيط د.خالد مهدي على أن تحديث المخطط الهيكلي للدولة سيعمل مسار الدولة من حيث المشاريع. وأوضح مهدي، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد في الامانة العامة للتخطيط والتنمية صباح أمس لعرض الخطة التنموية للدولة 2017 - 2018، أن عدد الاجتماعات بلغت 279 والدورات التدريبية وصلت إلى 9 بإجمالي عدد 90 مندوبا، بالإضافة إلى 60 جهة مشاركة، مشيرا إلى أن الخطة التي ستبدأ في ابريل من العام المقبل أعدتها سواعد وطنية شابة وفقا لمؤشرات التنافسية العالمية. وكشف مهدي ان الخطة تسبق للعام الثاني موازنة الدولة العامة، موضحا ان الخطة تحتوي على 7 ركائز إيمانية تتمثل في إدارة حكومية فاعلة، واقتصاد متنوع مستدام، وبنية تحتية متطورة، إضافة إلى رعاية صحية عالية الجودة وبيئة معيشية مستدامة، ورأسمال بشري ابداعي، إضافة إلى مكانة دولية متميزة، مشيرا إلى أن الكلفة التقديرية لمشروعات خطة التنمية تبلغ 4 مليارات 746 مليون دينار، تتحمل الدولة منها